التغييرات السياسية في المنطقة العربية واثرها على الاصلاح السياسي لدول مجلس التعاون الخليجي

ا.م.د. احمد سلمان محمد
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

مستخلص البحث:

تناقش الدراسة دور الربيع العربي كأحد التحولات المهمة التي أدت دوراً رئيساً في إعادة التفكير الاستراتيجي في كثير من قضايا المنطقة العربية؛ حيث إن مسار الربيع العربي شهد كثيراً من التحولات في الداخل العربي وفي النظام الإقليمي والنظام الدولي. ويبدو أن كل هذه التحولات ستغير في المنظور الاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي. وقد أدت التحولات التي نشأت عن الربيع العربي دوراً مهماً في تغيير الخريطة الاستراتيجية في الإقليم من خلال تغيير موازين القوى وإدراكات هذه الموازين؛ من حيث بروز المملكة العربية السعودية كلاعب مهم ومؤثر يقود من خلفه دول الخليج العربية ودول ما يسمى بمحور الاعتدال العربي؛ نظراً لخروج مصر والعراق من اللعبة الإقليمية؛ مما يجبر السعودية على أداء دور أكثر علانية من وما يقابل ذلك من تحديات وملفات جديدة. كما أن تحولات الربيع العربي قد أدت دوراً مهماً في كيفية تعامل الدول العظمى معها - خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا - في الملف السوري، وإعادة بروز الدعم الدولي لدور أمريكي في تهدئة الملف الإيراني بعد الوصول إلى اتفاق حول الملف النووي الإيراني؛ مما قد يعيد المنطقة إلى ترتيبات ما قبل الثورة الإيرانية، وهو الاتفاق الذي يقلق - بدوره - دول الخليج العربي من الهيمنة الإقليمية الإيرانية.

المقدمة: the introduction

مع اندلاع حركات التغيير في المنطقة العربية في نهاية 2010 وبداية 2011 والتي بدأت من تونس وتلتها مصر وليبيا واليمن وسوريا ، وكان معظم هذه التغييرات تتجه الى الانظمة الجمهورية . كانت دول الخليج العربي ترى ان فساد هذه الانظمة كانت وراء اندلاع حركة الاحتجاجات ضدها وهي بمنأى عنها الا ان بعض دول المجلس لا سيما سلطنة عمان والبحرين تأثرت بحركة الاحتجاجات منها من طالب بإسقاط النظام كما في البحرين ، وهناك من طالب بإصلاحات سياسية كما في عمان والكويت والسعودية. وتنطلق فرضية الدراسة من نقطة اساسية مبدية ، ان دول مجلس تعاون الخليج العربي تأثرت بصورة مباشرة او غير مباشرة بحركات التغيير في المنطقة العربية وخشيت على انظمتها السياسية ، وكان لابد لها من اتخاذ الاجراءات العاجلة في الاصلاح السياسي . والسؤال هو هل تأثرت دول المجلس بالتغييرات السياسية التي حدثت في المنطقة العربية ، وهل قامت هذه الدول بالإصلاحات السياسية ام انها مجرد شعارات كانت تطلقها هذه الانظمة ، وهذا ما تحاول الدراسة الاجابة عنه .

تم تقسيم الدراسة الى محورين اساسيين :
الاول : الدول الخليجية المتأثرة بحركات التغيير في المنطقة العربية.
الثاني : الاصلاحات السياسية لدول مجلس التعاون الخليجي المتأثرة بالتغيير.

المحور الاول : الدول الخليجية المتأثرة بحركات التغيير في المنطقة العربية

The first axis: the Gulf countries affected by the movements of change in the Arab region

لقد تأثرت دول مجلس التعاون الخليجي بحركات التغيير العربية بصورة عامة ، وباليمن بصورة خاصة :

1- الدول التي تأثرت بصورة مباشرة 1- Countries directly affected

- البحرين:

لقد كانت هناك اسباب مباشرة وغير مباشرة وراء انطلاق حركة الاحتجاجات الشعبية ضد نظام الحكم ، والاسباب المباشرة هي اندلاع الثورتين التونسية والمصرية واسقاط نظامي زين العابدين بن علي وحسني مبارك وتحقيق مطالب الشعبين . على اثرهما انطلقت حركة الاحتجاجات البحرينية في 14 شباط 2011 للمطالبة بإسقاط النظام ، وكانت مطاليب الجماهير المطالبة بإجراء اصلاحات جذرية من بينها الافراج عن 450 من النشطاء السياسيين الشيعة ورجال الدين الذين احتجزوا منذ اب عام 2010 وايقاف انتهاكات حقوق الانسان من قبل الاجهزة الامنية والمسؤولين في الدولة ، والمطالبة بوضع دستور جديد للبلاد. اختير 14 شباط 2011 يوم انطلاق حركة الاحتجاجات البحرينية ، لأنه الذكرى العاشرة للاستفتاء على ميثاق العمل الوطني ، ووصف الشباب البحريني بان مظاهراتهم سلمية ومنظمة للمطالبة بإعادة صياغة البحرين وتشكيل هيئة تفويض شعبي شامل للتحقيق ومراقبة الانتهاكات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما فيها سرقة المال العام ، الشفافية السياسية (1) ادى اندفاع المعارضة البحرينية كثيرا وبعيدا عن اهدافها الحقيقية الى انحرافها عن مطالبها الاصلاحية المشروعة الى سلوكيات ثورية ، وخطابات استفزازية جنحت نحو تجريح بعض شخصيات الحكم في مملكة البحرين ، وقامت برفع شعارات غير واقعية تهدد الوحدة الوطنية وتدعو الى اسقاط النظام وانهاء حكم ال خليفة واقامة جمهورية اسلامية. وانزلق كذلك المجتمع البحريني الى اصطفاف وتخندق طافي غير مسبوق ، بهدف انقسام المجتمع البحريني ، وبالتالي اصبحت البحرين قريبة من العنف الطافي واحتمالات الحرب الاهلية بين السنة والشيعة ، مما استدعى التدخل الحكومي لإنهاء العنف الحاصل في دوار اللؤلؤة مكان تجمع المتظاهرين وبمساعدة قوات درع الجزيرة ، الذراع العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي ، وشكلت الاحداث في البحرين انعكاسة كبيرة لمطالب الاصلاح الديمقراطي في مملكة البحرين بشكل خاص ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام. (2) ولاشك ان من اهم سلبيات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي ، وخاصة البحرين هو استمرار الازمة السياسية في مملكة البحرين المنقسمة انقساما طافيا حادا، بسبب ما حصل من احداث فيها لاسيما وانها انعكاسات بل نتيجة لما حدث في بعض الدول العربية مثل تونس ومصر وليبيا واليمن الجار القريب لها.

- سلطنة عمان:

الدافع المباشر وراء المظاهرات التي جرت في سلطنة عمان في بداية عام 2011 هو عدم التوزيع العادل للدخل ، والمطالبة بمساواة الرواتب بين المؤسسات الرسمية رغم ان الموظفين لديهم نفس المؤهلات . لقد تم التوصل الى اهم اسباب المظاهرات في سلطنة عمان من خلال تحليل مطالبات المتظاهرين في الاحتجاجات وهي رفع الاجور وايجاد فرص عمل ، اذ كان يأخذ اكثر من 72% من العمال في القطاع الخاص اقل من 200 ريال عماني اي تقريبا 520دولار شهريا ، ووصل التضخم ما يقارب 5,6% ، في حين لم تصل نسبة رفع الرواتب خلال المدة 2000-2008 لكل العاملين في القطاع العام نسبة 5,3 ، وان اكثر العمانيين الذين لا يجدون عمل هم شباب ، كما ان الكثير من الطلاب لا يجدون مقاعد للدراسة في مؤسسات التعليم العالي العمانية اذ بلغت نسبتهم حوالي 62% وبالتالي نرى ان اكثر العاطلين عن العمل هم من الفة الشابة والتي قامت بالتظاهرات . (3) ولا شك ان هناك اسبابا اخرى وراء التظاهرات التي تمثلت في السعي لمقاومة الفساد الاداري والمالي ، واستقلال القضاء وفصل السلطات ، وتحقق المساواة بين المجتمع . كما ان هناك اسباب اخرى حركت هذه التظاهرات وهي ، غياب النزاهة وسيطرة بعض المسؤولين على مفاصل الدولة . وطالب عدد من المثقفين بإعادة صياغة النظام الاساسي للسلطنة العمانية . وعلى الرغم من ان المحتجين طالبو بإقالة بعض المسؤولين في الدولة والمجيء بأكفاء يديرون الدولة ، الا ان هذه الاحتجاجات لم تتطرق او تتعرض لشخص السلطان قابوس او تغيير نظام الحكم كما حدث في البلدان العربية ، لان العمانيين يكنون احتراما للسلطان قابوس ، كانوا يريدون تغيير بعض المسؤولين والعيش بكرامة وحرية. (4) اما قبل احتجاجات صحار حدثت مسيرتين في السلطنة ، الاولى سميت " بالمسيرة الخضراء الثانية " في18 شباط 2011 الا ان الشرطة والجيش لم يتدخلا في تفريقهم وسارت المظاهرات بصورة اعتيادية ولم يتناولهما الاعلام الخاص والعام الا بعض الصحف . الا ان صحيفة عمان الرسمية قامت في تغطية التظاهرة الثانية ، ونشرت في الصفحة الاولى في عددها الصادر في شباط 2011 خبرا بعنوان " مسيرة سلمية تؤكد على الولاء لجلالة السلطان وتطالب بإصلاحات " . وفي 25 شباط 2011 تظاهر عدد من الشباب امام مبنى محافظ ظفار بمدينة صلالة طالبوا بإصلاحات هي نفس مطالب تظاهرات صحار. (5) اما التظاهرات في مدينة صحار في 26 شباط 2011 كان سببها سوء معاملة الشباب من قبل مكتب القوى العاملة للشباب الذين طالبوا بفرص عمل والذين جاءوا لمتابعة اجراءات توظيفهم . وحدثت صدامات بسبب تعيين وزراء غير كفوين وغير راضي عنهم الشعب العماني ، وقد استخدمت قوى الامن القوة لتفريق المتظاهرين واستخدام الرصاص المطاطي ، كما انتشرت في مواقع التواصل الاجتماعي اخبار المظاهرات في مدينة صحار مما شجع الشباب للقيام باعتصامات في اماكن عدة من السلطنة . (6)

وهنا يمكن القول ان اسباب الاحتجاجات العمانية تنطلق من عاملين داخلي وخارجي :(7)

الاول : الوضع الاقتصادي السيء كانت الدافع وراء انطلاق التظاهرات في السلطنة ، اذ كانت الاوضاع الاقتصادية المحفز الاكبر للاحتجاجات في عمان.

الثاني : الثورة التي حدثت في تونس ومصر كان لها الاثر في انطلاق التظاهرات في عمان .

ان ما حدث في عمان كان نقطة الضعف الثانية في الحالة الخليجية ، لكنها بعكس ما حصل في مملكة البحرين ، حيث استطاعت عمان ان تدير المطالب الاصلاحية والمسيرات الاحتجاجية ادارة سلمية . وكان وصول حركة احتجاجات الربيع العربي الى السلطنة والتي تعرف بهدوئها واستقرارها الداخلي والخارجي ، والتي استطاعت ان تبني علاقات خارجية مع دول الجوار مبنية على التفاهم والمصالح المشتركة متميزة في كل جوانبها ، كما ان بعدها الجغرافي وانكفاءها السياسي من اكبر المفاجآت التي حصلت في دول محلس التعاون الخليجي ، حيث ان هذه العزلة لم تفلح في الجانبين السياسي والجغرافي في ايقاف حركة التغيير التي هبت سواء الجارة اليمن او من دول الربيع العربي والتي ثارت بدون مقدمات وطرقت الابواب الداخلية للسلطنة. (8)

2- الدول التي تأثرت بصورة غير مباشرة 2- Countries affected indirectly

- المملكة العربية السعودية:

تعد المملكة العربية السعودية احدى الدول المهمة والبارزة في دول مجلس التعاون الخليجي بفضل مركزها السياسي وثقلها السكاني والاقتصادي ، وبحكم الحجم والمكانة والموارد والدور الجيوسياسي . وقد تمكنت المملكة من تحقيق نصرها السياسي في البحرين ، والتي تبعد عنها 25كم ، وان هذا النصر السياسي سبب للسعودية ردود افعال سلبية من دول اقليمية عدة وفي مقدمتها ايران والتي اعتبرته تدخلا غير مرغوب فيه في البحرين ، وان كان هذا النجاح قد حقق للسعودية ما يلي : (9)

- حماية الاسرة الحاكمة ومنع تحولها الى ملكية دستورية .
- يعد تدخل السعودية في البحرين ودول مجلس التعاون الخليجي من خلال درع الجزيرة –الذراع العسكري- لمجلس التعاون الخليجي ، مواجهة حقيقية مع ايران التي تطالب بحقوق تاريخية وسياسية في البحرين.
- مواجهة غير متوقعة مع الولايات المتحدة الاميركية من خلال تدخلها لفض المظاهرات في البحرين مع بقية دول مجلس التعاون ، والتي تطالب الولايات المتحدة الاميركية بنبذ العنف ، وتتعاطف مع المعارضة البحرينية التي تريد الاصلاح الديمقراطي وقيام ملكية دستورية في البحرين.

- الكويت:

تمتلك الكويت اقدم تجربة دستورية في الخليج العربي ، ويعد الحراك السياسي والاجتماعي فيها قديم وغير منضبط وتوجد فيها تيارات سياسية ناضجة ومعارضة قوية في المشهد السياسي ، مما ادى الى استغلال البعض لحركة الاحتجاجات العربية للدعوة الى اصلاحات سياسية وتصفية حسابات داخلية سياسية ضد ريس الوزراء والدعوة الى الاطاحة بحكومته والى احتجاجات شعبية

متفرقة في ساحة الصفاة وساحة الارادة ، تطالب بقيام ملكية دستورية وحكومة منتخبة وقيام احزاب سياسية ، اذ يحصر دستور الكويت للعام 1962 حق تعيين رئيس الوزراء ضمن سلطات امير البلاد . ومع ان الدستور الكويتي لعام 1962 اعطى للبرلمان حق استجواب رئيس الوزراء وسحب الثقة منه ، الا انه يحتاج الى نيل ثقة البرلمان مسبقا قبل توليه السلطة ، وهو ما يريد بعض النواب تغييره. (10) وقد تجاوزت حركة الاحتجاجات الخطوط الحمراء في الكويت ، عندما قامت باقتحام مجلس الامة الكويتي للمطالبة باستقالة رئيس الوزراء الكويتي . وعلى اثر ذلك استقال رئيس الوزراء ناصر محمد الصباح في نوفمبر /تشرين الثاني 2011 مما ادى الى بروز اصطفاف طائفي وقبلي برلماني ، ادى الى تشكيل حكومة جديدة . مما ساهم في قيام انتخابات برلمانية في الكويت فازت فيها المعارضة في مجلس الامة الكويتي ، الا ان الكويت لم تتأثر كما تأثرت البحرين وعمان . وان الكويت لم تخرج بمكاسب مهمة او خسائر ملحوظة من جراء الاحتجاجات العربية او اليمنية. (11)

- دول لم تتأثر بحركة التغيير (قطر والامارات) Countries not affected (by the movement of change (Qatar and UAE

اما الدول غير المتأثرة بحركة الاحتجاجات العربية فهي كل من قطر والامارات العربية المتحدة . فقطر هي اكبر الدول الرابحة من الربيع العربي سياسيا ودبلوماسيا واعلاميا . وان السياسة الخارجية القطرية اخذت تتسم بالجرأة والثقة بالنفس من خلال التحريض المباشر ضد الانظمة ورؤساء الدول العربية بدلا من السلوك الخارجي المحايد والحذر والتوافقي ، ووظفت قطر قدراتها ومواردها المالية لتأكيد حضورها على المستويين الاقليمي والعالمي. اما الامارات العربية المتحدة والتي تقع ضمن قائمة اكبر الراغبين والمستفيدين من حركة الاحتجاجات العربية ، وخاصة في الجانب الاقتصادي ، فقد اقدمت الامارات على توظيف بنيتها التحتية والتشريعية المتقدمة من خلال خلق اجواء مريحة على صعيد الحريات الاجتماعية ، مما سهل عليها جذب الشركات والاستثمارات العربية ورؤوس الاموال العربية والعالمية لمدينة دبي لتأكيد موقعها الاقليمي كملاذ امن ومستقر على المستويين العربي والعالمي .(12)

المحور الثاني : الاصلاحات السياسية لدول مجلس التعاون الخليجي المتأثرة بالتغيير The second axis: the political reforms of the Gulf Cooperation Council countries affected by the change

لقد قامت دول مجلس التعاون الخليجي بالعديد من الاصلاحات السياسية على اثر التغييرات التي حصلت في الدول العربية خشية على انظمتها السياسية.

- البحرين:

على اثر الاحتجاجات التي قامت في البحرين ضد نظام ال خليفة ، اقدمت السلطات البحرينية بالعديد من الاصلاحات لإخماد المظاهرات المناهضة لها ، اذ تم اقالة اربعة وزراء متهمين بتأزيم الوضع ، وهم كل من وزير شؤون مجلس الوزراء ووزير الماء والكهرباء ووزير الصحة والاسكان . كما اصدر ملكها الشيخ حمد بن عيسى ال خليفة قرارا يقضي بصرف الف دينار بحريني لكل

اسرة بحرينية بمناسبة الذكرى العاشرة لميثاق العمل الوطني ، الى جانب منح اخرى (13) والاعلان عن مشاريع خدمية في مختلف المناطق البحرينية ، واسقاط 25% من القروض الاسكانية عن المواطنين ، كما تم الاعلان عن توظيف عشرين الف شخص لتغطية احتياجات مختلف الاجهزة في وزارة الداخلية، وكذلك الاعلان عن خطة لبناء خمسين الف مسكن في البلاد بتكلفة لا تقل عن ملياري دينار بحريني ، وان دول مجلس التعاون الخليجي قد لعبت دورا كبيرا في دعم كل من البحرين وسلطنة عمان ماديا حيث قدر هذا الدعم بعشرين مليار دولار تدفع هذه المساعدة على مدى عشر سنوات .(14)

كما اقدمت الحكومة البحرينية على اجراء اصلاحات اقتصادية ابرزها : (15)

- التوظيف في القطاع العام ، والرعاية الاجتماعية والدعم الحكومي للسلع والخدمات.
- دعم المواد الغذائية والمحروقات والمرافق العامة.
- اعفاء بعض السلع من الضريبة لخفض التأثير على المجموعات الهشة اقتصاديا .
- اعتماد منظومة التحويلات المباشرة الى الشرائح السكانية ذات الدخل المنخفض .

- **سلطنة عمان:**

في ظل تلك الاوضاع رأى السلطان قابوس بان اوضاع خطيرة تعيشها السلطنة، ولابد من ايجاد تحول يحقق طموح واهداف الشباب وابناء الشعب العماني حتى لا تحدث في الدولة فوضى توصل البلاد الى طريق مظلم . ووسط التظاهرات الشعبية قرر السلطان قابوس في اذار 2011 تكوين لجنة من اصحاب الخبرة والاختصاصيين لتقديم دراسة عن مجلس الدولة والشورى ودورهم في الحياة السياسية ، والعمل على اعطائهم صلاحيات للرقابة والتشريع لدراسة دور مجلس الدولة والشورى في الحياة السياسية ومنحهما صلاحيات رقابية وتشريعية ، والعمل على مراجعة دستور السلطنة ، والذي لم يكن للشعب اي دور في صياغته في تسعينيات القرن المنصرم . وعلى الرغم من ان اللجنة مكونة من مسؤولين في الدولة غير حياديين الا ان الشعب العماني كانت لديه امال بان التغيير قادم خلال الاشهر المقبلة ، وقد اقترحت اللجنة عدد من الاقتراحات والتي على ضوئها اصدر السلطان قابوس عدد من المراسيم تتعلق بأجراء اصلاحات وتغييرات دستورية ، واعطاء المزيد من الصلاحيات التشريعية والرقابية لمجلس الدولة والشورى ، واجراء تغيير في شكل مجلس الوزراء ومن اهم تلك المراسيم : (16)

1-كيفية اختيار السلطان اذ اكد بان يقوم مجلس العائلة الحاكمة في مدة ثلاثة ايام باختيار الحاكم في حالة شغور منصب السلطان من بين ابناء العائلة الحاكمة ، وفي حالة عدم استطاعتهم اختيار الحاكم يقوم كل من رئيس محكمة العليا بالتعاون مع رئيسي مجلس الدولة والشورى واثنين من اقدم النواب وبالاشتراك مع مجلس الدفاع والعمل على اختيار ما اشار اليه السلطان في وصيته الى مجلس العائلة.

2- اعطاء مجلس الشورى والدولة الصلاحيات الرقابية والتشريعية.
3- يتم اختيار رئيس مجلس الشورى من اعضائه ولفترة واحدة.
4- يتم تأسيس المجالس البلدية في جميع اجزاء الدولة.
5- يكون الادعاء العام مستقلا عن السلطة التنفيذية .
6- استقلال القضاء عن وزارة العدل.
7- تعيين وزراء جدد مقبولين من الشعب.
8- توفير 50 الف فرصة عمل للشباب في القطاعين العام والخاص.
9- توفير مقاعد بعدد اكبر للطلاب في الجامعات.
10-توفير المستوى المعاشي لأسر الضمان الاجتماعي.
11-رفع اجور العاملين في القطاع العام بما يقارب 50% .
12-تأسيس الهيئة العامة لحماية المستهلك.
13-تطوير اداء اجهزة الرقابة المالية والادارية.
14-تغيير قوانين النشر والمطبوعات ومحاسبة كل من يحاول المساس بأمن السلطة الداخلي.
15-تأسيس المجلس الاعلى للتخطيط لوضع الخطط الاستراتيجية.

كما اجرى السلطان قابوس بن سعيد تعديلا وزاريا واسع النطاق شمل سبعة عشر وزيرا وذلك عام 2011 وكان من بين هؤلاء وزراء الداخلية والاقتصاد الوطني والتجارة والصناعة والسياحة والتنمية الاجتماعية ، فضلا عن اهم وزيرين في الحكومة هما : الفريق اول علي بن ماجد المعمري ووزير المكتب السلطاني وعلي بن حمود البوسعيدي وزير ديوان لبلاط السلطاني ، وذلك استجابة لمطالب المحتجين الذين كانوا يتهمونهما بالفساد . واستمرت التغييرات في الحكومة السلطانية لامتصاص غضب الجماهير المحتجة، فقد اجرى السلطان قابوس في مطلع اذار عام 2021 تعديلا وزاريا اخر اذ اقال وزير الاعلام ، كما عين وزير السياحة السابق الشيخ عبد المالك الخليل وزيرا للعدل خلفا لمحمد بن عبد الله الهناني الذي عين مستشارا في وزارة الخارجية ، وتبادل وزيرا التجارة والصناعة والرياضة منصبيهما.(17)

اما فيما يتعلق بمحاربة الفساد فقد تجاوبت اول دول مجلس التعاون الخليجي مع مطالب المتظاهرين في هذا الجانب وهي سلطنة عمان ، اذ اقدم السلطان قابوس بن سعيد بعزل بعض الشخصيات المتهمة بالفساد ، وتوسيع صلاحيات جهاز الرقابة المالية للدولة ورفده بأعضاء من مجلس عمان والذين هم بعيدون عن الممارسات الخاطئة ، ولم تتلهم هذه الشبهات في الجهاز الاداري للدولة.(18)

ومن خلال ما ظهر لحركة الاحتجاجات في عمان ، تبين ان دول المجلس لا تسمح برفع شعارات ثورية ، وتتصرف كوحدة واحدة، اذا ما تعرضت لتهديدات مصيرية من داخل وخارج السلطنة. وذلك ما لوحظ في الحالة البحرينية، وكشف عن خطوط خليجية حمراء لا يمكن تجاوزها. وفي مقدمتها المساس ببقاء الاسر الحاكمة التي تتسم بشرعية وراثية.

- المملكة العربية السعودية:

ومن اجل ان توقف المملكة العربية السعودية انتقال حركة الاحتجاجات العربية واليمنية على وجه الخصوص ، اقدمت على بعض الاجراءات الايجابية السريعة لصالح الشعب السعودي والذي يعد مفتاح العمل الخليجي بشكا عام ومجلس التعاون الخليجي بشكل خاص .

ومن هذه الاجراءات والتي سميت بالمكرمات الملكية السعودية والتي اعلن عنها الديوان الملكي السعودي في 18 شباط 2011 (19) :

1- زيادة الاجور في القطاع العام.
2- صرف راتب شهرين لجميع موظفي الدولة من مدنيين وعسكريين.
3- صرف مكافاة شهرين لجميع طلاب وطالبات التعليم الحكومي.
4- اعتماد مخصص مالي شهري للعاطلين عن العمل.
5- وضع حد ادنى لأجور السعوديين في القطاع الحكومي.
6- استحداث 60 الف وظيفة عسكرية في وزارة الداخلية.
7- انشاء 500 الف وحدة سكنية في جميع انحاء المملكة.
8- زيادة الحد الاعلى للقروض السكنية الى 133 الف دولار.

اما فيما يتعلق بالفساد فقد بادرت المملكة العربية السعودية بإصدار بيان ملكي اعلن فيه انشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ، والتي ترتبط ارتباطا مباشرا بمحمد بن عبد الله والذي عين بدرجة وزير حيث يمتد نشاطها الى كافة القطاعات الحكومية ، وعلى جميع الوزارات والمؤسسات والمصالح الحكومية للتعاون مع هذه الهيئة. (20)

- الكويت:

اما في الكويت فقد كان من اثار الاحتجاجات فيها استقالة الشيخ ناصر محمد الصباح وذلك في 28 تشرين الثاني 2011 ، وجرى حل البرلمان والدعوة الى انتخابات جديدة لاسيما ان رئيس الوزراء السالف الذكر كان قد شكل اكثر من ست حكومات منذ عام 2006 حتى عام 2011 ، كانت تنتهي ازماتها مع مجلس الامة بحل المجلس والدعوة الى انتخابات جديدة. ولجدير بالذكر ان الربيع العربي اضاف ابعادا جديدة للازمة الكويتية ، فضلا عن الحالة المتأزمة الموجودة في البلاد ، فقد خرجت هذه الازمة من اروقة مجلس النواب الى الشارع الكويتي ، حيث قاد نواب المعارضة مسيرات احتجاجية ضمت الالاف للمطالبة بتنحي رئيس الوزراء ، وكانت تضم هذه المسيرات مختلف اطياف الشعب الكويتي من اطباء وكتاب وجامعيين وشيوخ قبائل وغيرهم .(21) . ومن ايجابيات الحركة الاحتجاجية على دول مجلس التعاون الخليجي كمنظمة اقليمية من حركات الربيع العربي والاحتجاجات اليمنية، وهو بروزها كقوة كبيرة في منطقة الخليج العربي واكثر صلابة في الازمات ولاسيما في الجانب العسكري والامني الذي افرز ارضية جديدة للتعاون والتنسيق ، والتي تتمثل في قوة المجلس في دخول درع الجزيرة وحسمه للصراع في البحرين لصالح الاسرة الحاكمة . وشكل ذلك رسالة الى اطراف خارجية وداخلية ، بان المجلس ذو

قدرات عسكرية لا يستهان بها دون اللجوء الى مساعدة الولايات المتحدة الاميركية.

وقد شكل دخول قوات درع الجزيرة للبحرين فرصة كبيرة لدول مجلس التعاون الخليجي والمملكة العربية السعودية بشكل خاص ، لتأكيد استقلال قرارها عن واشنطن ، لاسيما فيما يتعلق بالأمن الداخلي ، كما تصرفت هذه الدول بثقة عالية ولم تتمكن ايران من مجاراة الحسم العسكري والسياسي الخليجي في البحرين، وان هذا التأكيد لم يدع مجالا للشك . ان امن البحرين واستقرارها هو جزء لا يتجزأ من امن المملكة العربية السعودية والتي لا تبعد شواطئها اكثر من 25 كم وكذلك لا تبتعد كثيرا عن حدود مجلس التعاون الخليجي.

الاستنتاجات Conclusions

بعد دراستنا موضوع (التغييرات السياسية في المنطقة العربية واثرها على الاصلاح السياسي لدول مجلس التعاون الخليجي) تم التوصل الى الاستنتاجات الاتية:

1- تأثر بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي بحركات التغيير في المنطقة العربية وبصورة غير مباشرة في حين ان قطر والامارات كانت اكثر استقرارا.

2- مطالبة شعوب بعض الدول الخليجية بإصلاحات سياسية ولاسيما كل من عمان والكويت والسعودية ، اما البحرين فقد طالب الشعب بأسقاط النظام .

3- كانت سلطنة عمان من الدول التي احتوت التظاهرات بأسرع وقت من خلال الاصلاحيات السياسية والاقتصادية التي قام بها السلطان قابوس بن سعيد .

4- اكثر الدول اضطرابا كانت مملكة البحرين والتي استمرت فيها الازمة فترة طويلة جعلت دول المجلس تتدخل فيها لحفظ الامن والاستقرار ، وقد قامت الحكومة البحرينية بسلسلة من الاصلاحات السياسية والاقتصادية من اجل كسب رضا الشعب.

5- اما المملكة العربية السعودية فقد قامت بحزمة اصلاحات سياسية فورية خوفا من انتقال عدوى المظاهرات اليها ، وتلتها الكويت من خلال اقالة الحكومة واجراء اصلاحات دستورية.

6- اثبت دول مجلس التعاون الخليجي انها على درجة عالية من القدرة في احتواء الازمات السياسية على عكس البلدان العربية الاخرى ، وذلك لما تمتلكه من موارد اقتصادية هائلة يمكنها ان تحل الازمات اذا ما عصفت في بلدانها.

المصادر Sources

1- الاحتجاجات البحرينية 2011 على الرابط www.marefa.orj\index.php

2- د. عبد الخالق عبد الله، انعكاسات الربيع العربي على دول مجلس التعاون الخليجي ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، 2012، ص9

3- عبد بن سعيد الشقصي، مسيرة الاصلاحات في سلطنة عمان ، على الرابط : studies.aljaeera.net\reports\2013\12\2013

4- المصدر نفسه.

5- المصدر نفسه.
6- عام على الاصلاحات السياسية ، على الرابط : studies.aljaeera.net\reports\2013\12\2013
7- المصدر نفسه.
8- عبد الخالق عبد الله، مصدر سابق، ص10.
9- محمد بن صنتيان ، انعكاسات الحركات العربية من اجل الديمقراطية على الشارع السعودي، مجلة المستقبل العربي ،بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد 390، اب 2011، ص ص 122-123.
10- التقرير الاستراتيجي العربي ، 2011-2012 ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، 2013،ص147. وكذلك انظر: احمد يوسف احمد واخرون، كيف يصنع القرار في الانظمة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2010، ص ص 378-379.
11-د. عبد الخالق عبد الله ، مصدر سابق ، ص245.
12-James mullan,In the game of regional the enduring winner is dubai middle post, 24\2\2011
13-جاسم يوسف الحريري، مستقبل الحكومات الخليجية بعد الربيع العربي ، ، المستقبل العربي ، بيروت ، العدد 410، 2013، ص162.
14-احمد يوسف احمد ونيفين مسعد، حال الامة العربية 2011-2012 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2013، ص 191.
15-عبد الله عبد العال، فرصة الاصلاح الاقتصادي في البحرين ، على الرابط: Carnegie-mec.org\publications/ ?fa=
16-عام على الاصلاحات السياسية ، مصدر سابق.
17-احمد يوسف ونيفين مسعد، المصدر السابق ، ص178.
18-المصدر نفسه، ص189.
19-عبد الخالق عبد الله ، مصدر سابق ، ص15.
20-احمد يوسف ونيفين مسعد ، المصدر نفسه، ص 189.
21-المصدر نفسه، ص188.

Political changes in the Arab region and their impact on Political reform of the Gulf Cooperation Council countries

Assistant Professor Dr. Ahmed Salman Muhammad
Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies
Ahmaralmaamoree@yahoo.com

Abstract:

The study discusses the role of the Arab Spring as one of the important transformations that played a major role in strategic rethinking of many issues in the Arab region. The course of the Arab Spring witnessed many transformations inside the Arab world, the regional system, and the international system. It seems that all these shifts will change the strategic perspective of the Gulf Cooperation Council countries.

The transformations that resulted from the Arab Spring played an important role in changing the strategic map in the region by changing the balance of power and the perceptions of these balances. In terms of the emergence of the Kingdom of Saudi Arabia as an important and influential player behind it, leading the Arab Gulf states and the countries of the so-called Arab moderation axis; In view of the exit of Egypt and Iraq from the regional game; Which forces Saudi Arabia to play a more public role than and the corresponding role

New challenges and files. The transformations of the Arab Spring have played an important role in how the great powers deal with them - especially the United States of America and Russia - in the Syrian file, and the re-emergence of international support for an American role in calming the Iranian file after reaching an agreement on the Iranian nuclear file; Which may return the region to the arrangements before the Iranian revolution, an agreement that worries - in turn - the Arab Gulf states of Iranian regional hegemony.